السطور الأخيرة

■ سلام خياط

سياسة الجلوس على التل

وصفوها بأنها مهنة من لا مهنة لهم .. غانية شيمتها الغدر،ديدنها التقلب والتذبذب، لا تستقر على حال، قالوا عنها إنها عربة لذة، يتنقل بها صاحبها من أقصى اليمين لأقصى اليسار، وبالعكس، دون أن يستحي أو يعرق له جبين . قيل إنها عملية قفز موانع، وتسلق أكتاف، قيل عن ملمسها الناعم كوبر جمل، حينا، ووخزها الجارح كشجرة عاقول في أغلب الأحيان. وصموها في صميم ذاتها المعلولة، واتهموها في طهرها إذ تتمسكن لتتمكن،وفي مصداقيتها إذ تراوغ لتنفي أو تؤكد، نعتوا صاحبها بأقذع الصفات،فما يبالي بمن قال وما قيل ... انتهازي قالوا :وصولي نفعي، لاذمة له، يغير جلده، يفتعل الأزمات، يتنكر للمبادئ حين يحاصر، وللأصدقاء حين يجد الجد، ميكافيلي النزعة، غاياته تبرر واسطته، وغاياته مكللة بالشبهات .

إنها السياسة،، وإنه السياسي، فليلعن الله السياسة، فكم باسمها ارتكب من موبقات .

لذا أقول لصديق كتب إلي يشتمني، ويعيب علي جبني وهروبي من الحقائق للتنظير العقيم، وجلوسي المريح على التل، وتحاشي الكتابة في السياسة عن الوطن وما يجري فيه من خروقات ... أقول : لست أهلا لها . السياسة ؟! أهرب منها هرب السليم من الأجرب،أقول: اجعلني على إدارة روضة أطفال او مدرسة ابتدائية.. هيئ لي مشغلا، أعلم من لا عمل لهم مهنة الخياطة او الحياكة او الكومبيوتر، جد لي مكتبة أعمرها بالمنتمين إليها وأرقب ثمارهم الدانية القطوف، خصص لي بناية مؤهلة أضم إليها اليتامى والمشردين والمكبسلين والأرامل، أعيد لهم إنسانيتهم المسروقة على مرأى ومسمع الساسة، أسس لي مدرسة للجانحين، لنعيد لهم هويتهم المضيعة وطهرهم الذي غادرهم بفعل التغافل والإهمال.. اجعلني على إدارة سجن النساء، أنتزع شرورهن بالرحمة والإنصاف، امنحني أرضا خلاء قرب ترعة، ازرعها بسواعد الشباب العاطل عن العمل، نخلا وزيتونا ودوالي عنب.

لست أهلا لتعاطي السياسة أيها الصديق،، فتمتع بأفضالها قبل أن يدور الدولاب، وتمرغ بأطايبها قبل أن ترفع الموائد،، وتنعم بدفء وبرها الناعم قبل أن يداهمك قارس الشتاء .. ولكن لا تنس أن تتذكر : ان السياسة مهنة من لا مهنة له،وإنها غانية لعوب شيمتها الغدر.

أكثر من خمسة ملايين فقير والمعالجات كسيحة

□ بغداد / احمد حسين

فيما يحاصر الفقر أكثر من خمسة ملايين ونصف مليون مواطن بحسب آخر إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تبدو المعالجات والخطى بطيئة والبعض منها غير مجدية لانتشال الفقراء من قدرهم.

وبالرغم من إطلاق الحكومة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العام ٢٠١٠، إلا أن واقع الحال كشف عن استمرار نسبة الفقر على ما هي عليه هذا إن لم تشهد زيادة في معدلاتها.

سكان العشوائيات في بغداد

عضوة اللجنة المالية البرلمانية ماجدة عبد اللطيف محمد التميمي تقول: إن نسبة الفقر في العراق وبحسب آخر إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تبلغ ١٧٪، وهو ما استوجب الالتفات إلى هذه القضية في موازنة العام الحالي.

وبينت النائبة عن كتلة الأحرار في حديثها لـ"المدى" ان موازنة العام ٢٠١٢ تضمنت بندا ينص على دعم إستراتيجية التخفيف من الفقر التي أطلقتها الحكومة، وذلك من فائض الإيرادات النفطية، مؤكدة في الوقت نفسه أن معالجة الفقر لا تتم عن طريق القطاع الحكومي ولابد من تفعيل الاستثمار والقطاع الخاص.

وبحسب نسبة الفقر المذكورة الصادرة عن وزارة التخطيط فإن عدد الفقراء يزيد على الخمسة ملايين و٥٥٠ ألف مواطن في عموم البلاد، في حين تشهد أسعار النفط الخام ارتفاعا غير مسبوق، وهو ما أسهم بتوفير موازنات اتحادية وصفت بـ"الانفجارية" منذ العام ٢٠٠٨ ولغاية العام الحالي.

وأضافت أن أسباب الفقر متعددة وتأتي في مقدمتها البطالة وهو ما يتطلب معالجات سريعة لهذه المشكلة، مشيرة إلى أن اللجنة ستتوجه إلى هيئة الاستثمار للوقوف على العقبات أو ما يمكن أن يعرقل تفعيل الاستثمار.

التميمي لفتت إلى أن كتلتها اقترحت إنشاء صندوق لدعم العاطلين عن العمل بغية توفير فرص عمل لهم قدر الإمكان أو تأمين رواتب أو منح مالية، مضيفة أن هناك مساعي لكتلة الأحرار باتجاه قطاع الضمان الاجتماعي.

وأوضحت عضوة اللجنة المالية أن كتلتها "تسعى إلى شمول جميع العاطلين والكسبة بالضمان الاجتماعي"، مبينة أن الكتلة تركز في الوقت نفسه على تفعيل وتنشيط المشاريع والخطط التنموية "خاصة وأن قمة بغداد حملت رسائل إيجابية للمستثمرين العرب للدخول إلى العراق والاستثمار في مختلف القطاعات".

وتأتي الخطط الحكومية وتصريحات المسوؤلين في السلطتين التنفيذية والتشريعية مغايرة للواقع المعاش، إذ يجري الحديث عن خطط ستخفف من الفقر بشكل كبير خلال سنوات قريبة، غير أن نسبة الفقر المعلن ما زالت كما هي دون أن تشهد أي تراجع يبعث في نفوس الفقراء أملا بمستقبل أفضل.

ويرى العديد من المختصين بالشأن الاقتصادي أن عدم الاستقرار السياسي ترك آثاره السلبية جميع نواحي الحياة في البلاد، وبشكل خاص ومركز على الاقتصاد، وهو ما انعكس بالتالي على الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل.

على كل شيء في العراق، بما في ذلك خطط معالجة الفقر، مشيرة الى خلل آخر حد من امكانية معالجة الفقر في العراق، هو الافتقار الى منظومة قانونية قادرة على الزام الجهاز التنفيذي للدولة بإيجاد معالجات جدية لأوضاع الفقراء.

يشار إلى أن الإستراتيجية التي أطلقتها الحكومة الاتحادية قبل للتخفيف من الفقر على مدى أربع سنوات، مضى منها سنتان، وتبدو الرؤية غير واضحة المعالم للسنتين المقبلتين.

مجلس المحافظة يلزم الدوائر بتخصيص ٣٠٪ من الدرجات الوظيفية لقسم عمل بابل

□ بابل / إقبال محمد

قرر مجلس محافظة بابل إلزام جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية في المحافظة بتخصيص ٣٠٪ من الدرجات الوظيفية والعقود المؤقتة والأجور اليومية لقسم عمل بابل، وذلك لما يتوافر عليه القسم من قاعدة بيانات متكاملة عن أعداد العاطلين والخريجين.

وأوضح رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان لـ"المدى"، أن المجلس ألزم جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بتخصيص ٣٠٪ من الدرجات الوظيفية وفرص العمل سواء كانت على الملاك الدائم أو العقود المؤقتة أو الأجور اليومية للعام الحالي للخريجين والعاطلين عن العمل المسجلين في قسم عمل وضمان المحافظة.

وأفاد بأن لدى قسم العمل قاعدة معلومات تشمل كل العاطلين والخريجين و"هي ضرورة تنظيمية عالية المستوى لكون أغلب دول العالم تتخذ هذه الطريقة للقضاء على الفساد الإداري والمالي".

وأضاف تومان أن الهدف من ذلك هو ضمان التوزيع العادل للدرجات الوظيفية بين الخريجين والعاطلين عن العمل، مشيرا إلى أن المجلس سبق وإن ألزم الدوائر والمؤسسات الحكومية في بابل بتخصيص النسبة نفسها من الدرجات الوظيفية خلال العام ٢٠٠٩.

من جهتها، قالت رئيس لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية الدكتورة سكينة الفتلاوي لـ"المدى": إن هذا القرار سيخدم شريحة العاطلين عن العمل والخريجين وغيرهم، مؤكدة على أن هذه الشرائح الاجتماعية "بحاجة إلى العناية والدعم وتوفير فرص العمل بعيدا عن كل الممارسات السلبية التي يقوم بها بعض الأفراد".

وأشارت إلى أن قسم عمل بابل لديه "تجربة ناجحة في هذا المجال خلال العام الماضي، إذ خصصت دائرة صحة بابل ٣٠٪ من درجاتها الوظيفية للعام ٢٠١١ لقسم العمل وتم توزيعها بعدالة بين الخريجين والعاطلين".

وذكرت الفتلاوي أن مجلس المحافظة استجاب لطلب قسم العمل الذي أكد بأن غالبية الدوائر تقوم بالتعيينات بشكل مباشر من دون الرجوع إلى القسم، مضيفة أن المجلس يأمل من الدوائر الالتزام بهذا القرار كونه يحقق عدالة لجميع الشباب ويحد من حالات التلاعب.

حكومة بابل

فيما وصفت عضوة مجلس المحافظة أحلام راشد الحمد القرار بأنه "مهم جدا ويجب تطبيقه وإلزام الدوائر كافة العمل بموجبه، واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الدوائر التي تمتنع عن تنفيذه".

وبينت الحمد لـ"المدى" أن المجلس لديه لجان متخصصة في جميع المجالات يجب أن تعمل وبالتنسيق مع الدوائر لتنفيذ هذا القرار.

إلى ذلك قال رئيس قسم عمل بابل المهندس نبيل عبد الله حساني لـ"المدى": إن مجلس المحافظة بقراره هذا سيوفر المئات من الدرجات الشاغرة في الدوائر والمؤسسات الحكومية ويحقق العدالة للجميع، على حد قوله.

وتابع بالقول: إن لدى القسم قاعدة معلومات متكاملة عن أعداد العاطلين عن العمل والمهن التي يجيدونها، وكذلك معلومات متكاملة عن الخريجين والكليات التي تخرجوا منها واختصاص كل منهم، مبينا أن ذلك يعد جزءا من الحل للقضاء على البطالة.

وذكر حساني أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء أصدرت تعميما لكل الوزارات والدوائر يقضي بتزويد أقسام العمل في المحافظات بالدرجات الشاغرة لكي يتم التنسيق وتزويد الدوائر والمؤسسات الحكومية بأسماء المرشحين وحسب قاعدة المعلومات الإلكترونية التي استحدثها القسم في العام ٢٠٠٦.

من جانبهم، أعرب عدد من المسجلين في قاعدة المعلومات لدى قسم العمل عن سعادتهم بهذا القرار، مشيرين في أحاديثهم لـ"المدى" إلى أن هذا القرار سيؤمن العدالة للجميع، مطالبين بتطبيقه في دوائر الدولة كافة وأن لا يكون مثل القرارات السابقة لمجلس المحافظة وضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الدوائر التي لا تلتزم بهذا القرار، في إشارة منهم إلى القرارات التي لم يتم الالتزام بتطبيقها.

أكدت أن المسؤولية تتحملها عدة جهات

الصحة تحذر من مخاطر صبغ الأثاث بطريقة الرش

□ بغداد / دعاء آزاد

حذرت جهات طبية من الأصباغ التي يستخدمها النجارون خاصة تلك التي تستخدم بطريقة الرش لأنها تحتوي على مركبات الرصاص وتتسبب بأمراض في الجهاز التنفسي والحساسية المزمنة، مشيرة إلى أنها قد تؤدي مستقبلا إلى الإصابة بالسرطان.

وزارة الصحة أقرت أن جميع الأصباغ تحتوي على مواد كيميائية وقد تضر بصحة الإنسان، لكنها رمت الكرة في ملعب وزارتي البيئة والعمل والشؤون الاجتماعية.

إذ قال معاون مدير عام الدائرة الطبية في وزارة الصحة محمد جبر لـ"المدى": إن على وزارة البيئة عدم منح تصاريح لبناء ورش النجارة في الأحياء السكنية، وإغلاق الورش الموجدة حاليا، وفقا للمحددات البيئية.

وأضاف أن من واجب المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مراقبة سلامة العمال والتوعية بطرق الاستخدام لتلك المواد بما يضمن سلامتهم، مستدركا بأن هذا "لا يعني إعفاء وزراة الصحة من المهمة ولكن لابد أن يكون للوزارات الأخرى دور في الحفاظ على صحة المواطن".

وكان مدير العيادة الاستشارية للأمراض الصدرية والتنفسية في محافظة ذي قار هاشم أحمد البطاط، قد حذر في تصريح صحفي الأسبوع الماضي، من انتشار ظاهرة ورش النجارة داخل الأحياء السكنية، واستخدام طريقة ضبغ الأثاث بالرش الكهربائي.

وذكر البطاط أن العديد من الأطفال وكبار السن راجعوا العيادة الاستشارية لإصابتهم بضيق التنفس وغيره من الأمراض الصدرية، عازيا سبب ذلك إلى قيام النجارين بصبغ الأخشاب بطريقة الرش والتي تؤدي إلى تطاير ذرات الأصباغ واستنشاقها من قبل المواطنين ما يؤدي إلى تخرش الجهاز التنفسي والحساسية المزمنة التي قد تنتهي إلى الإصابة بالسرطان.

وبين جبر أن "وزارة الصحة ستقوم بحملة توعية بخصوص هذا الأمر، وعلى المواطنين التبليغ عن الورش التي داخل الأحياء السكنية لكي نضع الأولويات لخطة لمتابعة وإجراء الفحوصات الدورية لمن تعرض لهذه المواد".

وأشار إلى أن "حملة التوعية ستتضمن تثقيف العاملين بكيفية استخدام أصباغ الأخشاب وتنبيههم إلى منع ملامستها مباشرة أو استنشاقها"، مضيفا أنه سيتم تعريف العاملين بالمدة الزمنية المسموح بها للتعرض لهذه الأصباغ، فضلا عن وجود عوامل مساعدة لحدوث الأضرار مثل عدم وجود تهوية أو مهارة كافية لدى العاملين.

ولفت جبر إلى أن هناك عدة جهات معنية بهذا الأمر منها جهاز التقييس والسيطرة النوعية والذي يتركز دوره على عدم السماح بالأصباغ ذات الأضرار الصحية والبيئية، مبينا أن جميع المواد التي تدخل إلى العراق خاضعة للفحوصات والمعايير التي يعتمدها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

بدوره يوضح النجار عادل غانم لـ"المدى" أن استخدام الأصباغ بطريقة الرش يعطي جمالية أكثر للأخشاب ويلاقي طلبا من قبل الزبائن، مضيفا "كما أن صبغ الأثاث بالرش أسرع وأقل جهدا، وهو ما يشجع النجارين على استخدام هذه الطريقة".

مهندسون في كربلاء: قلة التخصيصات وكثرة الجهات الرقابية أضاعت فرصتنا في الإبداع

□ كربلاء / أمجد علي

يؤكد العديد من المهندسين في كربلاء أن المهندس العراقي يواجه الكثير من المشاكل والمعاناة التي تجعله في حالة ركود، متهمين في الوقت نفسه الجهات التفتيشية والرقابية بالعمل على تشويه سمعة المهندس.

وقال نقيب المهندسين في كربلاء فائق رسول حمود في حديثه لـ"المدى": إن عدد منتسبي النقابة يصل إلى ثلاثة آلاف مهندس، "ولكن النسبة الأكبر منهم بلا عمل أو يعملون بصيغة العقود المؤقتة وهذا لا يصب في صالح البلد".

وأضاف أن المهندس العراقي يعاني من قلة المخصصات المالية التي يتقاضاها والتي لا تتناسب مع مكانته وشهادته وعمله، مؤكدا "نحن نريد أن تكون هذه المخصصات ضمن التوصيف الوظيفي وليس بالشكل العشوائي لأن هناك تفاوتا بين مهندس وآخر".

وأشار حمود إلى أن الدولة تنفق على المهندس أموالا طائلة لكون دراسة الهندسة تختلف عن الدراسات الجامعية الأخرى ولكن هذه الطاقات تجد مكانها في عمل آخر بعيدا عن التخصص، لافتا إلى أن العديد من المهندسين يعلمون بشهادة الإعدادية في دوائر الدولة وليس بشهاداتهم لضمان الوظيفة، على حد قوله.

من جانبه، ذكر استشاري النقابة المهندس علي منصور السعدي في حديثه لـ"المدى"، أن العديد من المهندسين وبسبب قلة الرواتب يضطرون إلى مزاولة أعمالا أخرى بعد الدوام الرسمي لتأمين احتياجاتهم المعيشية.

ونوه بأن "مخصصات المهندس في سبعينيات القرن الماضي وحتى عقد التسعينيات كانت تصل إلى ٢٥٠٪ من الراتب الاسمي، في حين الآن لا تتجاوز ٦٥٪".

وألمح السعدي إلى أن العديد من المهندسين وخاصة العاملين بصيغة العقود المؤقتة قلقين من استقرارهم في الوظيفة، فضلا عن قلة الرواتب التي يتقاضونها، منبها إلى أن هذا يؤدي إلى قلق وعدم استقرار الدائرة نفسها لكون المسؤولية ستكون منوطة بغير الكفاءات، بحسب تعبيره.

إلى ذلك، دعا المهندس محمد رحيم، مجلس النواب إلى تشريع قانون لحماية المهندسين، موضحا أن "هناك جهات رقابية متعددة تحاول الإساءة إلى المهندس من خلال كتابة تقارير غير دقيقة عن عمله".

وعزا في حديثه لـ"المدى" سبب ذلك إلى أن "مكاتب المفتشين العامين فيها موظفون غير مهنيين وغير كفوئين وليسوا بمهندسين، ولذلك فإن تقاريرهم غير دقيقة وهم يتدخلون في كل شيء"، منوها بأن هذه الأسباب روجت لجملة يرددها المهندسين مفادها "المهندس متهم ما لم تثبت براءته".

ويورد رحيم ما حصل معه وهو أنه أشرف على مشروع نفذ في العام ٢٠٠٧ إلا إن لجنة تحقيقية تم تشكيلها في العام ٢٠١٠ بناء على تقرير رفعه مخبر سري يقول فيه إن المشروع فيه (نقص ذرعة)، وتمت إحالته إلى القضاء بتهمة النقص وبعد الاستعانة بلجنة من المهندسين تبين أنه لا يوجد نقص في المشروع وحكمت المحكمة ببراءته، مطالبا بحق رد الاعتبار.

لكن المهندس رحيم أقر بأن هناك "مهندسين لا يعملون ولا يتابعون عملهم، ولكن يجب محاسبة المقصر من خلال لجان فيها مهندسين كفوئين يمكن لهم أن يحددوا الفشل والنقص وحتى الفساد".

وتشاطره الرأي بذلك المهندسة أغادير أحمد إذ قالت لـ"المدى": إن المهندسين يتخوفون من أداء أعمالهم لأن "هناك مليون رقيب يريدون منا أن نعمل كالدمى وننفذ التوجيهات حتى وإن كانت خطأ وأن المهندس غير قادر على إنجازه"، على حد قولها.

وأشارت إلى أن هناك مهندسين أحيلوا إلى القضاء بتهم باطلة حتى صار المهندس يبحث عن دوائر بعيدة ليس فيها مشاريع ووظائف مكتبية.

وأعربت أحمد عن استيائها من سماح القانون للطبيب بـ"فتح عيادة خاصة حتى وإن كان موظفا حكوميا، بالرغم من أن راتب الطبيب لا يقل عن المليون ونصف المليون دينار، إضافة إلى منحه قطعة أرض سكنية، وفي الوقت نفسه يمنع المهندس الموظف من العمل الإضافي".

زميلتها مديرة مشاريع البلدية المهندسة ميسون عبد علي، أوضحت أن "المشكلة ليست فقط في التعيين فهو المرحلة الأولى التي هي من حق المهندس بعد التخرج، ولكن المهم كيف يتمتع المهندس بحقوقه".

وأضافت في حديثها لـ"المدى" أن مخصصات مهندس تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٧٠٪ وهي نسبة قليلة، بحسب ما ترى، مشيرة إلى أن "اعتراض المهندس في حال وجود خلل أو نقص نتيجته أما العقوبة أو النقل إلى مكان آخر وتصنيفه على أنه متمرد ومعرقل للعمل"، مؤكدة أنه تم نقلها إلى قضاء طويريج لاعتراضها على وجود نواقص في أحد المشاريع، على حد قولها.

بدورها طالبت المهندسة رشا علي من قسم العقود في المحافظة بتحويلها من موظفة بصيغة العقد المؤقت إلى الملاك الدائم بعد أن أمضت أربع سنوات.